على القول بانها للاستغراق وبان المخصوص بعض افراد هذا
الجنس لاذا ميز بواحد رجلين رجلين او رجال رجال وعلى القول بانها للجنس
مجازا بان كل واحد من الشخصين كانه على حدته جنس فاجتمع
جنسان فثنيا الثالثة لا يجوز اتباع فاعل نعم وبيس بتوكيد
معنوي قال في شرح التسهيل باتفاق واما التوكيد اللفظي فلا يمتنع
واما النعت فمنعه الجمهور واجازه ابو الفتح في قوله. لعمري وما
عمري علي بهين. لبيس الفتى المدعو بالليل حاتم. قال في شرح التسهيل
واما النعت فلا ينبغي ان يمنع على الاطلاق بل يمنع اذا قصد به التخصيص
مع اقامة الفاعل مقام الجنس لان تخصيصه حينئذ مناف لذلك الجنس
واما اذا تؤول بالجامع لكمال الفضائل فلا مانع من نعته حينئذ لامكان
ان ينوى في النعت ما ينوى في المنعوت وعلى هذا يحمل قول الشاعر نعم
الفتى المري انت اذا هم، وحمل ابو علي وابن السراج مثل هذا على البدل
وابيا النعت واجمة لهما واما البدل فظاهر سكوته في شرح التسهيل
جوازهما وينبغي ان لا يجوز منهما الا ما يباشر نعم الرابع ويرد فاعلهما
على الفاعلية مضمرا مبهما يفسره مميز كنعم قوما معشره
وقوله. نعم امرءا هرم. وقوله. لنعم موئلا المولى اذا حذرت. باساءة
ذي البغي واستيلاء ذي الاحن. ونحو بيس للظالمين بدلا وقوله. تقول
عرسي وهي لي في عومرة. بيس امرءا وانني بيس المرء. وفي كل من نعم
وبيس ضمير هو الفاعل ولهذا الضمير احكام الاول انه لا يبرز في
تثنية ولا جمع استغناء بتثنية تمييزه وجمعه واجاز ذلك قوم
من الكوفيين وحكاه الكسائي عن العرب ومنه قول بعضهم مررت
بقوم نعموا قوما وهذا نادر الثاني انه لا يتبع واما نحو نعم هم
قوما انتم فشاذ الثالث انه اذا فسر يكون تاليا لمفسر

والعطف

التانيث

التانيث نحو نعمتا امرأة هند كذا مثله في شرح التسهيل قال ابن
ابي الربيع لا تقول نعمتا امرأة هند استغناء بتانيث المفسر
ويبرز اذا وقوله فيها ونعمت الرابع ذهب القائلون بان فاعل
نعم الظاهر يراد به الشخص الى ان المضمر كذلك واما القائلون بان المراد به
الجنس فذهب اكثرهم الى ان المضمر كذلك وذهب بعضهم الى ان المضمر
للشخص قال لان المضمر على التفسير لا يكون في كلام العرب الا شخصا
وفي بيس هذا الضمير شروط الاول ان يكون مؤخرا عنه فلا يجوز
تقديمه على نعم وبيس الثاني ان يتقدم على المخصوص فلا يجوز
تأخيره عنه عند جميع البصريين واما قولهم نعم زيد رجلا فنادر
الثالث ان يكون مطابقا للموصوف المخصوص في الافراد وضده
والتذكير وضده الرابع ان يكون قابلا لال فلا يقال نعم مثل وغير
واي وافعل التفضيل لانه خلف عن فاعل مقرون بال فاشترط صلاحيته
لها الخامس ان يكون نكرة عامة فلو قلت نعم شمسا هذه
الشمس لم يجز لان الشمس مفرد في الوجود فلو قلت نعم شمسا شمس
هذا اليوم لجاز ذكره ابن عصفور وفيه نظر السادس لزوم
ذكره كما نص عليه سيبويه وحكى بعضهم انه لا يجوز حذفه وان
فهم المعنى ونص بعض المغاربة على شذوذ فبها ونعمت وقال في
التسهيل لازم غالبا استغناء الا في نحو فبها ونعمت وممن اجاز
حذفه ابن عصفور تنبيه ما ذكر من ان فاعل نعم يكون
ضميرا مستترا فيها هو مذهب الجمهور وذهب الكسائي الى ان الاسم
المرفوع بعد النكرة المنصوبة فاعل نعم والنكرة منصوبة على الحال
ويجوز عنده ان يتاخر فيقال نعم زيد رجلا وذهب الفراء الى ان
الاسم المرفوع فاعل كقول الكسائي الا انه جعل النكرة المنصوبة

بان الفاعل

وجه التفريع انه وان تعدد باعتبار الافراد الا انه واحد باعتبار الذات

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com) 1